

بلخادم: "الأفلان" في صحة جيدة

القدس

عنوان عدوان

المجاهد

أسستها جبهة التحرير الوطني سنة 1956 الأسبوعي

021
20
59
96
/
97
الاتصالاتكم
وإعلاناتكم
استعملوا رقم
الهاتف
والفاكس

WWW. elmoudjahid-hebdo.com

EI MOUDJAHID.HEBDO @ GMAIL.COM

السعر في الجزائر: 20 دج ■ خارج الجزائر: 2,6 EURO

عدد 2614 من 07 إلى 14 سبتمبر 2010 ■ الموافق لـ 28 رمضان إلى 05 شوال 1431 هـ

الاستقرار المنشود

س / عبد الله

■ يبدو أن الدخول الاجتماعي هذا العام لن يختلف عن سابقه من السنوات الماضية، فكل طرف من أطراف المعادلة الاجتماعية يدعي لنفسه أنه أعد العدة حتى يكون الدخول الاجتماعي في أحسن الظروف من كل الجوانب والمستويات. إن السلطات العمومية لم تتردد من خلال تصريحات المسؤولين عن القطاعات الحساسة، كالترربية والتعليم العالي والتضامن وغيرها من الدوائر الوزارية المعنية بصفة مباشرة بالدخول المدرسي والجامعي والاجتماعي، أن كل الظروف هيات، وأن كل الترتيبات قد اتخذت لضمان سير عاد وفعال في كافة العراقل والعقبات التي من شأنها التأثير على انطلاق موسم جديد، في أفضل الظروف. ومن جانبها لا تتردد أطراف اجتماعية أخرى كالنقابات المستقلة، في توجيه التهديد والوعيد لشل الدخول الاجتماعي، لأسباب تردها في الغالب إلى عدم وفاء السلطات العمومية بوعودها وإخلالها بالتزاماتها تجاه عمال هذا القطاع أو ذلك، وبالأخص قطاع الوظيف العمومي الذي يشكل العمود الفقري لعالم الشغل في البلاد. وبين موقف هذا الطرف وذاك، يؤشر واقع الحال إلى وجود ملفات ساخنة بعضها عرف حلولاً يعتبرها المسؤولون أنها مكاسب هامة للعمال بصفة عامة، ويراهم النقابيون عبارة عن تسويات منقوصة، لاتنتهي المشاكل المطروحة من جذورها؛ وانطلاقاً من طمأننة السلطات العمومية وتخوفات النقابات، يدور الحديث عن ضرورة إرساء قواعد ثابتة ومتينة لحوار اجتماعي بناء ومثمر، يؤدي إلى نزع كل فتائل التنافر والاحتجاج والاضرابات والاضطرابات التي تعيشها قطاعات التربية والصحة والإدارة، فضلاً عن القطاعات الاقتصادية والخدمية.

إن الكثير من سوء التفاهم بين أطراف المعادلة الاجتماعية، مرجعه في الغالب الأعم للاحتقان السائد الناجم بالأساس عن انعدام وجود حوار وثقة بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين، كالنقابات المستقلة، ومن ثمة يبدو أن الوقت قد حان لإعطاء الحوار المكانة الاستراتيجية التي يحتلها في إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والمهنية المطروحة، كما هو الحال بالنسبة لملف التعويضات والمنح وقانون العمل والقوانين الأساسية لكل قطاعات النشاط الوطني. إن بلوغ الحلول المنشودة والحيولة دون وقوع اضطرابات وتجدد الاحتجاجات السنوية، لن يتم إلا في سياق تفعيل الأطر النظامية التي تجمع كل أطراف عالم الشغل، مثل الثلاثية التي ينتظر أن تلتئم قبل نهاية العام لتقييم ما أنجز وما لم ينجز من القرارات الهامة التي اتخذتها في جولاتها السابقة. بالموازاة مع ذلك، يجري الحديث حول أهمية تفعيل أو إعادة تنشيط العقد الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن هذه الأطر كفيلة في حال أدائها لمهامها وأدوارها أن تجعل عالم الشغل في منأى عن كل زعزعة واضطراب، وقادرة على توفير الاستقرار والسكينة والهدوء لكل القطاعات الوطنية، وإعطائها الفرصة السانحة للتطور والتقدم المنسجم والمتوازن، خدمة للتنمية الوطنية الشاملة.

إن مهمة ضمان الاستقرار الاجتماعي تبدو ملحة، ومسؤولية ذلك تبدو مشتركة بين الجميع، سلطات ونقابات، عمالا ومؤسسات ومجتمعاً مدنياً، لأن توفير شروط هذا الاستقرار من شأنه أن يعيد الطريق أمام تنفيذ المخطط الاستثماري الخماسي الذي أقره الرئيس في عهده الرئاسية الثالثة 2010/2014، والذي خصص له ما يقرب من 286 مليار دولار، وهو اعتماد ضخم يتعين تجنيد الجميع لتحقيق أهدافه، والحفاظ على المال العام من الأيدي العابثة، به عبر الحرص على صرف الأموال فيما وجهت إليه، وإبعادها قدر الإمكان عن الفساد والمفسدين، لإخراج البلاد مما هي فيه من أزمات.

الدخول الاجتماعي

على وقع تطمينات السلطات وتهديد النقابات



تصوير: ر / خليفي

مكافحة الإرهاب بمنطقة المغرب والساحل

نجاح جزائري ..
تخبط فرنسي وسعي إسباني
لاستغلال "ورقة القاعدة"



حوار مجموعة 5+5

شعارات ظرفية ..
لا شراكة حقيقية !